

إثيوبيا تطلب من جنوب أفريقيا التوسط في أزمة سد النهضة

طرف آخر في أزمة سد النهضة، في ما بدا استباقا للخطوات المصرية المستقبلية. ويقول محللون إن مصر تفضل أن تكون الولايات المتحدة الطرف الوسيط لقدرتها على التأثير في قرار أدريس أبابا وهو الأمر الذي يبدو أن الأخيرة تحاول تلافيه، من خلال عرض الوساطة على جنوب أفريقيا.



سيريل رامافوزا

مستعدون للعب دور في تسهيل التوصل إلى اتفاق

ويشير المحللون إلى أن أدريس أبابا تسعى لكسب المزيد من الوقت من خلال مثل هذه العروض، وسط توقعات تقارب الصفر بأن تقدم على تنازلات من شأنها أن تلمس الطرف المصري سواء على مستوى ملء الخزان أو في الاتفاق على آليات للتعامل في وقت الفيضانات أو الجفاف.

ولم تتوصل الأطراف إلى اتفاق. ودعا أبي، الذي يزور جنوب أفريقيا في عطلة نهاية الأسبوع، رامافوزا إلى التدخل في المفاوضات نظراً لأن بلاده ستسلم رئاسة الاتحاد الأفريقي خلفاً لمصر هذا الشهر.

وصرح أبي في مؤتمر صحفي في برينوريا، العاصمة السياسية لجنوب أفريقيا "نظراً لأن رامافوزا صديق حميم لكل من إثيوبيا ومصر، وأيضاً بوصفه الرئيس الجديد للاتحاد الأفريقي، فيمكنه إجراء محادثات بين الطرفين لحل القضية بشكل سلمي".

وأكد رامافوزا أن بلاده منفتحة على لعب دور في تسهيل التوصل "إلى أي اتفاق تتم صياغته". وأضاف "الأمر السار، بالنسبة لي، هو استعداد البلدين لبحث هذه المسألة وإيجاد حلول".

ولفت إلى أنه أشار هذه المسألة بالفعل مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي "وهو مستعد لإجراء محادثات مع إثيوبيا".

وهذه المرة الأولى التي تبادر فيها إثيوبيا إلى عرض الوساطة على

برينوريا (جنوب أفريقيا) - طلب رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد من رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، الأحد، التدخل في الخلاف الطويل مع مصر بشأن السد الضخم الذي تبنيه أدريس أبابا على نهر النيل الأزرق.

يأتي ذلك بعد فشل الجولات الأربع من المفاوضات التي جرت برعاية الولايات المتحدة والبنك الدولي في تحقيق أي خرق مهم، الأمر الذي سيفتح الباب أمام دخول طرف رابع.

وتوترت العلاقات بين إثيوبيا ومصر منذ أن بدأ البلد الشرق أفريقي في بناء "سد النهضة العظيم" العام 2011. ويتوقع أن يصبح السد أكبر مصدر للطاقة المائية في أفريقيا. وأثار المشروع توتراً بسبب اعتماد مصر على النهر بنسبة 90 بالمائة من إمداداتها المائية.

وبدأت إثيوبيا ومصر والسودان، مناقشات في نوفمبر من المفترض أن تثمر اتفاقاً الأسبوع المقبل. إلا أن العديد من نقاط الخلاف الكبيرة ظهرت في آخر جولة من المحادثات، الخميس،

إسلاميو السودان من إثارة الفتن إلى استعراض القوة في الشارع

المنظومة القديمة تستغل تأخر تعيين الولاة



مطلب يثير رعب الإسلاميين

سابق، إن اثنين من المشاركين بالمسيرة أصيبا جراء إطلاق مواطنين يقود سيارة النار بصورة عنفوانية، فيما وقعت إصابات متفاوتة إثر مواجهات بين "مجموعات متباينة" شهدتها المطاهرة.

وأوضحت أن "احتكاكا حدث بين مجموعات متباينة في شارع جانبي قرب التجمعات، وقام مواطن يقود سيارة بإشهار سلاح ناري (مسدس) وإطلاق أعيرة نارية بصورة عشوائية وسط الحشود، ما أدى إلى إصابة اثنين من المشاركين بالمسيرة أحدهما برأسه ووصفت جراحه بالخفيفة، والآخر بـ"بيده".

وأشارت إلى أنه تم رصد إصابات متفاوتة بسبب المواجهات بين "المجموعات المتباينة"، دون مزيد من التفاصيل. وذكر البيان، أن قوات الشرطة تمكنت من القبض على المواطن الذي أطلق الرصاص، واتخذت الإجراءات القانونية اللازمة للسيطرة على الأوضاع.

وفي 14 ديسمبر 2019، انطلق أول موكب احتجاجي لما سمي "الزحف الأخضر" بعد أن انتشرت دعوات في مواقع التواصل. لكن المتحدث باسم "تجمع المهنيين السودانيين" محمد ناجي الأحم، أشار في 10 ديسمبر، أن بعض كوادر "المؤتمر الوطني" المنحل (حزب الرئيس المعزول عمر البشير) هم وراء الدعوة لمظاهرات 14 ديسمبر. وأعلنت العديد من القوى الإسلامية حينها تبرؤها من ذلك المسيرة، ورفضها المشاركة فيها وعلى رأسها المؤتمر الوطني.

ويأتي استعراض القوة للإسلاميين في الشارع، السبت، في وقت تواجه فيه بعض المناطق انتقال عدوى الفتن، وأخرها ما حصل الأسبوع الماضي حيث اندلعت اشتباكات دموية بين قبيلتي البني عامر والنوبة في محافظة بورتسودان المطلقة على البحر الأحمر، ما أوقع تسعة قتلى.

وقبلها بايام، جدت اشتباكات بين قبيلة المساليت وبعض القبائل العربية في دارفور غربي السودان أسفرت عن مقتل 48 شخصاً على الأقل وإصابة 167 آخرين وتشريد أكثر من ثمانية آلاف عائلة، ما استدعى زيارة عاجلة لرئيس الوزراء عبدالله حمدوك ونائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو للمنطقة لنزع فتيل الأزمة.

وكانت بورتسودان مسرحاً لصدامات عرقية مماثلة في أغسطس الماضي مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 13 شخصاً.

ويرجع كثيرون وقوف عناصر من المؤتمر الوطني وحلفائه خلف تلك الاشتباكات التي عادة ما يرتبط حدوثها بحصول اختراق في مسار السلام الصعب الذي تحضنه حالياً عاصمة جنوب السودان جوبا.

حالة من الثقة المتزايدة تلك التي دفعت إسلاميي السودان إلى التحرك والقيام باستعراض قوة في الشارع، ويقول كثيرون إن غياب التوافق بين القوى المؤثرة للسلطة الانتقالية، أحد الأسباب الرئيسية في عودة "صخب" تيار الإسلام السياسي في السودان.

الخرطوم - تحذر دوائر سياسية من أن عملية التفكير المدرج للمنظومة القديمة في السودان، والبطء الحاصل فيها، قد يؤذيان إلى مفاعيل عكسية وتحولان إلى لعنة تلاحق السلطة الانتقالية، في ظل مؤشرات خطيرة توحى بأن تلك المنظومة أعادت ترتيب صفوفها وهي تتحرك اليوم على أكثر من مستوى لإثارة الفوضى والفتنة.

وتجد هذه المنظومة ممثلة في قوى سياسية وحزبية وأذرع إعلامية ومليشياوية ورجال دين ومسؤولين ما يزالون يشغلون مواقع هامة في الدولة، دعماً من بعض القوى الإقليمية، وعلى رأسها قطر وتركيا اللتان شكل سقوط حكم الرئيس عمر البشير (في 11 أبريل) خسارة كبرى لهما على ضوء ما يمثلته السودان من عمق جيوسياسي مهم جداً.

وتقول الدوائر إن منظومة الإنقاذ التي يعد الإسلاميون (إخوان وسلفيون) عمودها الفقري انتقلت من إشعال "الحرائق" هنا وهناك على غرار الفتن العرقية التي شبت في غرب السودان وشورقة إلى المرحلة الموالية وهي استعراض القوة في الشارع.

وشهدت، السبت، مدينة ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة القريبة من الخرطوم مسيرة احتجاجية حملت عنوان "مسيرة الزحف الأخضر 2"،

تطالب برحيل الحكومة الانتقالية التي لم تض على عملها سوى أشهر قليلة، و"عدم المساس بالشريعة الإسلامية" ورفع المشاركون شعارات من قبيل "هذا الصوت صوت الشعب"، و"هذا الشعب شعب مسلم"، و"لن تحكمتنا العلمانية ولن تحكمتنا الشيوعية".

ولقيت تلك المسيرة اهتماماً كبيراً من قبل وسائل إعلام قطرية وفي مقدمتها قناة "الجزيرة" التي خصصت لها حيزاً هاماً في نشراتها وركزت على استضافة مجموعة من الشخصيات الراديكالية على غرار الداعية الإسلامي عبدالحكي يوسف، الذي هاجم التيار المدني في السلطة وبعض الدول في المنطقة زاعماً أن "السودان مختلف" من قبل تلك الجهات.

وعلى خلاف المسيرة السابقة التي جرت في 14 ديسمبر الماضي تحت عنوان "مسيرة الزحف الأخضر 1"،

أعلنت العديد من القوى الإسلامية وقوفها ومشاركتها في مسيرة ود مدني، في تطور يعكس الجراءة المتزايدة لتلك القوى التي كانت لوقت قريباً تفضل الإبتعاد عن الأضواء خشية استفزاز الشارع الناظر والقوى التي تطف خلفه.

وتخللت مسيرة ود مدني اشتباكات بين المحتجين والمعارضين لحرركاتهم،

مصرف لبنان يطالب بصلاحيات استثنائية في غمرة الشلل السياسي

17 أكتوبر احتجاجات اتخذت أشكالاً مختلفة ضد الطبقة السياسية كاملة التي يتهمها المتظاهرون بالفساد ويحملونها مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي. وبعد أكثر من ثلاثة أسابيع على تكليفه بتشكيل حكومة جديدة، لم يتمكن الأستاذ الجامعي حسان دياب من تحقيق هذا الهدف، في ظل حديث عن ضغوط متزايدة يتعرض لها من قبل رئاسة الجمهورية ومن خلفها التيار الوطني الحر وبغضبة من الفئتين الشيعية (حزب الله وحركة أمل) تطالبه بتشكيل حكومة تكنوقراطية.

ويصر دياب على نيته تشكيل حكومة اخصاصيين ومستقلين مصغرة وتحدث دياب الجمعة عن "ضغوط" قال إنها "لن تغير من قناعاتي وانني لن أرضخ للتهويل".

واستفرت تصريحات دياب على ما يبدو رئاسة الجمهورية التي سارعت إلى الرد عبر بيان لوزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية في حكومة تصريف الأعمال سليم جريصاتي، قال فيه "إن رئيس الجمهورية ليس ساعي بريد أو صندوق اقتراع في عملية التكليف والتسمية وليس مجرد موثق بتوقيعه لوثيقة تأليف الحكومات".

وتشدد "كفاننا حرب صلاحيات ومهارات وبكافيات ونضرة مزعومة لمواقع في الدولة هي من أحجار الزاوية في النظام الدستوري اللبناني وليست قطعاً مكسر عصاً".

ولا يستبعد محللون أن يتم إشغال جهود دياب في تشكيل حكومة تكنوقراط وبالتالي العودة إلى المربع الأول والبحث عن شخصية جديدة في الوقت الذي لا تتحمل البلاد المزيد من المماطلة. وسبق وأن وجهت الأمم المتحدة انتقادات للزعما السياسيين في لبنان، معتبرة أن "عدم وجود حكومة عمل غير مسؤول".

وأوضح المحامي علي عباس، الناشط في الحراك الشعبي، أن "القيود المصرفية الحالية أمر واقع لا تستند إلى أي نص قانوني"، مشيراً إلى دعاوى عدة تقدم بها العديد من المودعين ضد المصارف لإلزامها تسليم ودائعهم.

وقال مدير الأبحاث في بنك بيبليوس نسيب غبريل إن "المصرف المركزي يسعى إلى تعبئة الفراغ الناتج عن غياب إجراءات تشريعية وتنفيذية، وليس فرض إجراءات جديدة".

المصارف تحولت خلال الأسابيع الماضية إلى مكان للصراخ وإشكالات وصلت إلى حد الاشتباك بين الزبائن والموظفين

وأوضح مصدر مصرفي أن "الهدف (...) هو وضع معايير وتوجيهات عامة للعمليات المصرفية على أن تفرض على كافة المصارف"، مشيراً إلى أن من شأن ذلك منح ضوابط على رأس المال رسمياً. وتحولت المصارف خلال الأسابيع الماضية إلى مكان للصراخ والدموع والإشكالات وصلت إلى حد الاشتباك بين الزبائن والموظفين.

ويشهد لبنان أزمة اقتصادية هي الأسوأ منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975 - 1990) وسط نقص حاد في السيولة وارتفاع كبير في أسعار المواد الأساسية، في وقت حذر البنك الدولي من تزايد معدل الفقر (ثلث اللبنانيين) إلى خمسين بالمائة.

وفيما لا يزال سعر صرف الدولار محددًا رسمياً بـ1507 ليرات لبنانية، فإن السعر تخطى في السوق الموازية 2400. ويموازاة ذلك، تشهد البلاد منذ

بيروت - يسعى المصرف المركزي في لبنان إلى تنظيم "إجراءات" مشددة تفرضها المصارف منذ أشهر على العمليات النقدية وحركة الأموال في خضم انهيار اقتصادي متسارع تشهده البلاد، واستمرار للأزمة السياسية.

وكانت البنوك التجارية قد فرضت قيوداً شديدة على السحب من الودائع ومنعت بعض التحويلات للخارج منذ أكتوبر حين دفعت احتجاجات على الأزمة الاقتصادية في لبنان، تختم منذ فترة، المشهد إلى ذروته.

وتثير تلك القيود المزيد من غضب الشارع الذي شكلت السياسة المصرفية للدولة أحد الأسباب التي دفعت للتحرك ضد السلطة السياسية الحاكمة.

وكشف مصدران مصرفيان الأحد عن مذكرة أرسلها حاكم مصرف لبنان لووزير المالية في التاسع من الشهر الحالي، قال فيها إنه "يقتضي تنظيم الإجراءات المتخذة وتوحيدها بين المصارف بغية تطبيقها بشكل عادل ومتساو بين المودعين والعملاء جميعاً".

وطالب حاكم مصرف لبنان من الوزير "السعي لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة من قبل السلطة ذات الصلاحية لتكليف مصرف لبنان بالصلاحيات الاستثنائية اللازمة لإصدار الأنظمة المتعلقة بذلك.

ولم يصدر أي رد من وزارة المالية حتى الآن. وحالياً، بالكاد يتمكن زبائن غالبية المصارف من سحب مبالغ محدودة لا يصل سقفاها إلى ألف دولار شهرياً. وكانت قبل مدة قصيرة، فرضت قيوداً أيضاً على سحب الليرة اللبنانية. وبالإضافة إلى الحد من سحب الأموال داخلياً، تمنع المصارف التحويلات إلى الخارج. ولا يمكن للبناني المقيم في الخارج ويملك حسابات مصرفية في بلده الأم سوى الاستفادة من مبالغ مالية محدودة.



ولا من محيب